مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2025 المجلد: 08 العدد: 02 ص.ص: 462-478

جدلية بنية النظام الدولي وأثـره على الأمن العالمي

"The Dialectic of the International System's Structure and Its Impact on Global Security

منير العمري، جامعة المسيلة ، الجزائر ، mounir.lomri@univ-msila.dz

تاريخ إرسال المقال: 01-08-2025 تاريخ قبول المقال: 19-10-2025

الملخص:

نتناول في هذه الدراسة إشكالية تأثير بنية النظام الدولي على مستوى الأمن العالمي، وذلك من خلال تحليل انعكاسات أنماط البنية الدولية – الأحادية، الثنائية، التعددية – على الأمن والاستقرار العالميين حيث تم تقييم وتحليل قدرة كل نمط من هذه الأنماط على ضمان الأمن والاستقرار، ومن جهة ثانية، تم البحث في مدى مساهمة كل منها في خلق بيئة يسودها الصراع والنزاع وعدم الاستقرار على المستوى الدولي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الدولي ، النظام الدولي ، الاستقرار ، القطبية .

Abstract: This study addresses the issue of how the structure of the international system affects global security , It analyzes the implications of different systemic configurations—unipolarity, bipolarity, and multipolarity—on international peace and stability. The research evaluates the capacity of each system to ensure security and stability, while also examining the extent to which each contributes to creating an environment marked by conflict, disputes, and instability at the global level.

Key words : International Security , International System , Stability , Polarity.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2025 المجلد: 08 العدد: 02 ص.ص: 462-478

مقدمة:

تُعدّ بنية النظام الدولي عاملًا حاسمًا في تشكيل مستويات الأمن والاستقرار على الصعيد العالمي، إذ تمثّل الإطار الهيكلي المنظّم للعلاقات والتفاعلات بين الفواعل الدولية، وفي مقدّمتها الدول، وتُسهم هذه البنية في بلورة موازين القوة، وتوزيع النفوذ، وتحديد أنماط السلوك الدولي، التي تتراوح بين: التعاون، والتنافس، والصراع.

إن البنية الهيكلية للنظام الدولي لا تنعكس فقط على توزيع القدرات والموارد الاستراتيجية بين الدول، بل تؤثر أيضًا في أنماط تشكيل التحالفات، وفي صياغة البيئة الدولية إمّا بما يعزّز من فرص تحقيق الأمن العالمي، وإما بما يزيد من احتمالية نشوب الأزمات والصراعات المسلحة، كما تفرز هذه البنية طيفًا متنوّعًا من التهديدات الأمنية، تشمل التهديدات التقليدية، كالنزاعات العسكرية وغير التقليدية، كالإرهاب، والتهديدات السيبرانية، والأوبئة، والهجرة غير الشرعية .

كما أن الطابع البنيوي للنظام الدولي، سواء اتخذ شكل التعددية القطبية أو الثنائية القطبية أو الأحادية القطبية، يُسهم في تحديد طبيعة التفاعلات بين الفواعل، ومستوى الانخراط في التعاون أو الانزلاق نحو التنافس والصدام، ومن ثم، فإن فهم تحوّلات هذه البنية يشكّل مدخلًا ضروريًا لتحليل ديناميكيات النظام الدولي، واستشراف مسارات تطوره بما يؤدي إلى فهم أكثر للنظام الدولي الذي يمكنه أن يحقق الاستقرار.

يتمثل النظام في ثلاث بنيات مختلفة: أحادية القطبية، وثنائية القطبية، وتعددية القطبية، في بعض المراحل التاريخية قد يحدث أن يتمتع فاعل أو أكثر بقوة كافية لتشكيل بنية النظام العالمي إما كفاعل أحادي القطبية أو ثنائي القطبية، أو متعدد الأقطاب ، وعليه نطرح **الاشكالية التالية: ما الدور الذي تلعبه طبيعة بنية النظام الدولي في إعادة تشكيل هندسة الأمن العالمي؟**

أما **المنهج المتبع** :تم اعتماد **المنهج المقارن** من خلال دراسة وتحليل نقاط الاختلاف و التشابه بين الأنظمة الدولية من حيث بنيتها القطبية (أحادية، ثنائية، تعددية)، بغرض تحديد مدى تأثير كل نمط على مسارات الأمن الدولي. كما تم توظيف **المنهج التحليلي** لاستقراء أبعاد العلاقة بين بنية النظام الدولي وسلوك الفواعل الدولية في إنتاج أو احتواء النزاعات.

حيث تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: النظام الأحادي وإشكالية فرض الأمن العالمي.

المبحث الثاني: النظام الثنائي وحدود ضبط الأمن.

المبحث الثالث :النظام المتعدد الأقطاب والمسؤولية الجماعية للأمن العالمي.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2025 المجلد: 08 العدد: 02 ص.ص: 462-478

المبحث الأول: النظام الأحادي و إشكالية فرض الأمن العالمي .

يشير مصطلح نظام الاحادية القطبية إلى نظام دولي تتفرد فيه قوة عظمى واحدة بالهيمنة على النظام العالمي في مجالات السياسية، والاقتصاد، والعسكرية، و يتميّز هذا النظام بغياب التوازن الدولي التقليدي مما يؤثر على الأمن العالمي. و عليه سوف نتطرق في (المطلب الأول) إلى قدرة النظام الأحادي في ضبط الأمن العالمي ، أما في (المطلب الثاني) فسنتناول المصادر التي تهدد الأمن العالمي في ظل الأحادية القطبية .

المطلب الأول: النظام الأحادي كضامن لضبط الأمن العالمي

يري المؤيدين للنظام الأحادي أنه منذ توقيع معاهدة واستفاليا ،وظهور الدولة القومية كنموذج مهيمن للتنظيم السياسي، ووصلا إلى المرحلة المعاصرة، أنه يمكن الإقرار بأن النظام الدولي الأحادي القطبية قد أظهر قدرة نسبية على الحد من اندلاع الحروب واسعة النطاق، لا سيما في بؤر التوتر المتزايدة ضمن النسق الدولي، مثل: القارة الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط[1].

ويجادل **وولفورث Wohlforth** على أن الأحادية القطبية تميل إلى إرساء السلام، حيث يقول[2]:أن الأحادية القطبية تميل بطبيعتها إلى السلام، فالتفوق الصرف في القوة الذي تتمتع به الدولة القطب المهيمنة يعني غياب أحد المصادر الأساسية للصراع التي كانت سائدة في الأنظمة الدولية السابقة، وهو التنافس الهيمني على قيادة النظام الدولي، فلا توجد قوة كبرى أخرى تمتلك موقعًا يؤهلها لانتهاج سياسة تعتمد في نجاحها على التفوق على الدولة القطب – الولايات المتحدة في الوقت الراهن – في حرب أو في منافسة ممتدة، كما أن أي دولة كبرى ليست مرشحة لاتخاذ خطوات قد تجلب عداءً مباشرًا ومركّزًا من قبل الدولة القطب المُهيمنة[3].

وفي السياق ذاته، تُسهم الأحادية القطبية في تقليص المنافسة الأمنية والعسكرية بين القوى الكبرى الأخرى، فعلي سبيل المثال تتمتع الولايات المتحدة، بصفتها القوة القائدة للنظام الحالي ، بالقدرة والدافع للحفاظ على مؤسسات أمنية محورية من شأنها تسهيل تسوية النزاعات الأمنية المحلية، والحد من المنافسة المكلفة بين القوى الكبرى الأخرى، أما بالنسبة للدول من المرتبة الثانية (القوى الكبرى غير

[1]-Meiertöns Henning, **The Doctrines of US Security Policy: An Evaluation under International Law**, Cambridge University Press,2010 , p. 258.

[2] - William Wohlforth, "Unipolarity, Status Competition, and Great Power War", **World Politics**, Vol. 61, No. 1 ,January, 2009, pp. 28–57.

[3] - Nuno Monteiro. Unrest Assured Why Unipolarity Is Not Peaceful , **International Security**, Vol. 36, No, 3 Winter, 2011,p.15.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2025 المجلد: 08 العدد: 02 ص.ص: 462-478

المهيمنة)، فإنها تواجه حوافز تدفعها للتحالف مع القوة الأحادية ، ما دامت التكاليف المتوقعة لمحاولة موازنتها **(balancing)**تبقى باهظة وغير مجدية.

أما بما تعلق بقيام الدولة القطب بدور محوري من عبر استغلال مكانتها في ضبط الأمن العالمي فنجد أن الولايات المتحدة –مثلا – ، بصفتها الفاعل الدولي المهيمن في النظام الأحادي الحالي ، تقوم بتوظيف مكانتها الاستراتيجية والرمزية لحشد التأييد الدولي والتدخل في عدد من النزاعات الإقليمية، حيث ساهمت كدولة قطبية احتوائها ومنع تحولها إلى حروب ممتدة، بخلاف ما كان سائداً خلال حقبة الحرب الباردة التي تميزت بالاستقطاب ،وصعوبة التوصل إلى توافقات دولية بشأن الأزمات الإقليمية[1].

إن هذا الدور الذي اضطلعت به الدولة القطب يُعد مؤشراً على أن هيمنة فاعل واحد في النظام الدولي قد تساهم في ظروف معينة في تعزيز الاستقرار النسبي، من خلال القدرة على فرض أجندة دولية موحدة والتقليل من حالة الجمود التي كثيراً ما تعيق استجابة المجتمع الدولي في ظل الأنظمة متعددة الأقطاب.

يشير **كينيث والتز Kenneth Waltz** أحد أبرز منظّري الواقعية البنيوية، إلى أنّ نمط القطبية في النظام الدولي يُعدّ محددًا جوهريًا لمستوى الاستقرار الذي يسود النظام في فترة زمنية معينة، فالنظام المتعدد الأقطاب وفقًا لهذا التصور، يُفضي في الغالب إلى نشوء تحالفات متضادة بين القوى الكبرى، وهو ما يرفع من احتمالات الاحتكاك والصراع نتيجة تعدد مراكز اتخاذ القرار وصعوبة التنسيق الاستراتيجي بينها وبالمقابل، ويُستنبط من هذا الطرح أن النظام الأحادي القطبية يمكن أن يُسهم في تعزيز الاستقرار الدولي بشكل أعمق ، من خلال تقليص التنافس بين القوى الكبرى وتوفير مركز سلطة قادر على ضبط التفاعلات الدولية[2].

يُجمع منظّرو العلاقات الدولية على تباين المزايا المرتبطة بكل من النظام المتعدد الأقطاب، أو الثنائي القطبية، أو الأحادي القطبية، من زاوية تأثيرها على السلام العالمي والاستقرار، ومن المؤكد أن الحربين العالميتين الأولى والثانية وقعتا في سياق دولي متعدد الأقطاب، في حين أن النظام الثنائي القطبية خلال الحرب الباردة، ومن بعده النظام الأحادي القطبية، حال دون تدويل النزاعات وساهم في ضمان قدر معين من الاستقرار الدولي، رغم ظهور بؤر صراعات ومع ذلك، لا يزال الإجماع النظري قائماً على أن الأحادية القطبية تميل إلى ضمان السلام[3]مقارنة بنظام الثنائي و المتعدد الأقطاب.

[1] - Etim O. Udoh, The Threats of Unipolar Structure on Global Security and Stability, **International Journal of Social Science and Humanities Research** , Vol. 3, Issue 1, 2015,p59.

[2] - Etim O. Udoh, **op. cit**.p .58.

[3] - Nuno P. Monteiro, **op. cit**.p .11.

ضف إلى هذا فإن ، مؤيدي نظرية الاستقرار المهيمن **(Hegemonic Stability Theory)** يعتبرون أن النظام الأحادي القطبية أكثر قدرة على إنتاج نظام دولي مستقر، نظرًا لاستعداد الدولة المهيمنة لتحمّل أعباء حفظ النظام الدولي وضمان استمراريته وفقًا لمنظومتها القيمية ومصالحها الاستراتيجية، كما بيّن ذلك **دنكان Duncan**[1]،الذي يرى أن الدولة القطب المُهينة لا يمكن أن تُغامر بنشوء صراعات قد تهدد الاستقرار، و من ثما تهدد مصالحها التي شهدت نموا في فترة الاستقرار .

إصافة إلى ما سبق ، يؤكد **وولفورث Wohlforth** أن الاحادية القطبية هي النظام الأكثر توفيرا للأمن و حفاضا على الاستقرار حيث يقول : "عندما يجادل منظّرو توازن القوى بأن العالم ما بعد الحرب الباردة يتجه نحو الصراع، فهم لا يزعمون أن الأحادية القطبية تُسبب الصراع، بل يزعمون أن الأحادية القطبية تؤدي بسرعة إلى نظام ثنائي أو متعدد الأقطاب، وبالتالي فإن المسألة محل الخلاف ليست سلمية الأحادية، بل مدى ديمومتها"[2].

وعليه فإن البنية الأحادية للنظام الدولي تسهم في تأمين علاقات دولية سلمية، مهما بلغت درجة هشاشتها، وهذا ما تؤكده حقيقة أن اقتصاد الدولة المهيمنة يشكّل المحرك الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية العالم، ومن أجل الحفاظ على شبكة تحالفاتها، تقوم الدولة المهيمنة بدور الوسيط السياسي الذي يعمل على تسوية النزاعات بين القوى الأخرى، مما يمنع تصاعدها إلى مستوى صراع خطير ويدفعها للحفاظ على الأمن و الاستقرار الذي يؤدي إلى الحفاظ على مصالحها و تفوقها .

المطلب الثاني: النظام الأحادي كمصدر لتهديد الأمن العالمي.

يعتبر جانب من منظري العلاقات الدولية أن النظام الأحادي القطبية يمكن أن يتّسم بدرجة من السلم والاستقرار، غير أن ذلك يظل مرهوناً بمستوى التزام الدولة المهيمنة – كحالة الولايات المتحدة الأمريكية – بممارسة نفوذها العالمي بشكل مسؤول ومتزن،[3] ومن هذا المنطلق، يؤكد عدد من الباحثين عن تخوّفهم من أن إحجام الدولة القطب عن الاضطلاع بوظيفتها القيادية في النظام الدولي قد يفضي إلى اختلالات بنيوية، تُترجم إلى تراجع في الاستقرار العالمي، وتؤدي إلى تصاعد بؤر التوتر والعنف، فضلاً عن بروز تداعيات سلبية تمسّ بنية النظام الدولي برمّته[4].

[1] - Duncan, W Jancar,Webster, B. Switky, B. **World Politics in the 21st Century**, Boston: Cengage Learning, 2008,p. 76.
[2] - Nuno P. Monteiro, **op. cit**.p 11.
[3] -Etim O. Udoh, **op. cit**.p. 58.
[4] -Lal, In Praise of Empires: Globalization and Order Mead "America"s Sticky Power," **Foreign Policy**,2004, p. 51.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2025 المجلد: 08 العدد: 02 ص.ص: 462-478

وتنطلق هذه الاطروحات لتؤكد أن الأحادية القطبية تُعدّ نموذجاً محفوفاً بالمخاطر، لما تحمله من تهديدات مباشرة للأمن والسلم الدوليين، ويتجلّى ذلك بوجه خاص من خلال السلوك الأحادي للقوة المهيمنة – كالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القطب الأوحد في النظام الراهن – وسعيها لفرض رؤيتها للعالم عبر أدوات الضغط والقوة، بما في ذلك نشر مبادئ الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق بشكل قسري، وبما يتجاوز مبدأ السيادة الوطنية للدول.

حيث ينطوي النظام الأحادي على جملة من التهديدات البنيوية، يتمثل أبرزها في إمكانية انحراف القوة المهيمنة نحو استغلال هيمنتها بطريقة تعسفية، من خلال التوسع غير المتوازن وتجاوز حدود النفوذ المشروع، مما يؤدي إلى اختلال في بنية النظام الدولي وتقويض لمبادئ السيادة والمساواة بين الدول.[1]

كما يتعمّق هذا التهديد حينما تواجه القوى الكبرى رفضاً من بعض الدول المستعدة لاستخدام أدوات الردع القصوى دفاعاً عن سيادتها، كما هو الحال مع –كوريا الشمالية حاليا –، التي لم تتردد في التلويح بالرد النووي في حال تعرّضها لمحاولات فرض سياسي أو عسكري أو حتى ثقافي قيمي من قبل الولايات المتحدة[2].

وعليه، فإن غياب توازن القوى في النظام الأحادي القطبية يمنح القوة المهيمنة قدرة مفرطة قد تنقلب إلى سلوك غير مسؤول أو استبدادي، وهو ما يقود العالم إلى الدخول لحالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الهيكلي في النظام الدولي، ويجعل من هذا النموذج تهديداً دائماً ومستمراً للأمن والسلم العالميين.

حيث يتجلى الخطر الذي يهدد الاستقرار العالمي والأمن الدولي في ظل النظام الأحادي القطبي في ما يلي :

- **فشل الدولة القطب في أداء وظائفها الأساسية** :يتمثل أحد أبرز مصادر التهديد في إخفاق الدولة المهيمنة في الاضطلاع بمسؤولياتها المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، ما يخل بالتوازن العام للنظام العالمي ويزيد من فرص نشوب النزاعات.
- **انتهاج سياسات خارجية غير متوازنة** :تزداد المخاطر عندما تعتمد الدولة القطب مواقف دولية منحازة أو غير عادلة، تعكس تجاهلًا لمبادئ العدالة والشرعية الدولية، مما يثير التوترات ويقوض الثقة بين الفواعل الدولية.

[1] - Williams, Paul, **Security Studies: An Introduction**, 2nd ed. London: Routledge , 2008,p.163.
[2] - Etim O. Udoh, **op. cit**,p .58.

- **فرض التوجهات الأحادية على الفواعل الدولية:** يتفاقم الخطر عندما تمارس الدولة المهيمنة ضغوطًا لفرض توجهاتها السياسية والاقتصادية والثقافية على الدول الأخرى، بما يُضعف مبدأ التعددية ويحدّ من فعالية النظام الدولي القائم.
- **بروز صراع القوى الصاعدة:** تنبع خطورة هذا التهديد من احتمال صعود قوة دولية تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بما يتماشى مع مصالحها المتنامية، مما قد يؤدي إلى تصادم استراتيجي مع الدولة المهيمنة ،ويُؤكد **غراهام أليسون Allison Graham**أن القوة الصاعدة بدافع من تنامي قدراتها وطموحاتها للعب دور عالمي أكبر، تسعى إلى تحدي مكانة القوة المهيمنة وتقويض النظام الدولي القائم، وقد حلّل **أليسون** (16) **ستة عشر** حالة شهدت تهديدًا من قوة صاعدة لقوة مهيمنة خلال (500)الخمسمئة سنة الماضية، وخلص إلى أن(12) **اثنتي عشرة** من هذه الحالات انتهت بحروب بين الدولة المُهيمنة و الدولة الصاعدة ،[1]ويُعرف هذا التنافس بـ "صراع الهيمنة"، وهو من أخطر أشكال النزاع لما يحمله من مخاطر حقيقية على الاستقرار الدولي، خاصة في ظل غياب آليات توازن فعالة داخل النظام الأحادي[2].

المبحث الثاني: النظام الثنائي و حدود ضبط الأمن.

يشير مفهوم الثنائية القطبية في حقل العلاقات الدولية إلى بنية نظام دولي تتقاسم فيه قوتان عظميان الهيمنة والنفوذ، وتحتكران مصادر القوة الشاملة في أبعادها الاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية، وتُعد هذه البنية من أبرز صور توزيع القوة في النظام الدولي، وقد تجلّت بوضوح عقب الحرب العالمية الثانية ،حيث خُصص (المطلب الأول) للدور التي تلعبه القوتين في إرساء الأمن العالمي، أما (المطلب الثاني) فتم التطرق لخطر الانقسامات ما يشكله من تهديد للأمن العالمي.

المطلب الأول: النظام الثنائي كنظام يوازن مسؤوليات ضبط الأمن العالمي.

يعتبر النظام الثنائي القطبية ، من الناحية العملية أكثر استقرارًا من النظام متعدد الأقطاب وذلك لأن القوتين العظميين تركّزان بشكل أساسي على مراقبة وتقييم سلوك بعضهما البعض بعكس ما يحدث في نظام متعدد الأقطاب، حيث تتطلب الاستراتيجية التفاعلية مراقبة تحركات عدة فواعل دولية في آنٍ واحد، مما يزيد من هامش الخطأ ويقلص من القدرة على الاستجابة الدقيقة.

ومن جهة أخرى، فإن الأسلحة النووية تُضيف عنصرًا بالغ الأهمية من الحذر في سلوك القوى العظمى لا سيما عندما تمتلك كل من القوتين قدرة مؤكدة على توجيه ضربة نووية ثانية، أي القدرة على إحداث

[1] - Eigil Kvernmo. Predicting Great Power War in a Multipolar World: A Structural Realist Framework. **Journal on Baltic Security** ,10, no. 1, 2024, p.08.
[2] - Williams, Paul ,**op. cit**.p.163.

دمار شامل حتى بعد التعرّض لهجوم نووي أولي، حيث هذا الحذر النووي يتفاعل مع قابلية التنبؤ التي يتميز بها النظام الثنائي القطبية، مما يؤدي إلى تعزيز سلوك ضبط النفس وتعزيز جهود الحفاظ على الاستقرار و الأمن .

هذا التوازن في القدرة التدميرية يُفضي إلى سلوك دولي حذر للغاية–ضبط النفس –، ويجعل من أي تصعيد نحو الحرب خيارًا محفوفًا بالمخاطر القصوى، رغم استمرار سباقات التسلح ، وظهور تكنولوجيا متقدمة قد تُهدد في بعض الأحيان استقرار الردع النووي التقليدي، عبر تقويض الثقة المتبادلة أو تسريع عملية التصعيد غير المقصود بالتالي، تجمع هذه الرؤية الواقعية البنيوية (**neorealist**) بين توزيع القدرات وطبيعة النظام الدولي بوصفهما محددَين رئيسيين للسلوك الدولي، مع إقرار بدور العوامل التقنية كمتغير ضاغط على استقرار النظام العالمي[1].

وفي هذا السياق يجادل **كينيث والتز Kenneth Waltz** على هذا الطرح بفرضية مفادها أن النظام الثنائي القطبية يتميّز باستقرار أكبر مقارنة بالنظام المتعدد الأقطاب، ويرى أن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كنموذج يُجسّد النظام الثنائي القطبية، حيث يحلل بأن امتلاك كلٍّ من القوتين العظميين لقدرات الضربة الثانية – أي القدرة على الرد النووي بعد التعرّض لهجوم – إلى جانب تفوقهما العسكري، قد ساهما في: ردع أي هجوم محتمل من أحد الطرفين على الآخر؛ اضافة تمكين كل طرف من ضبط السلوك المتطرف داخل معسكره، كما فعلت الولايات المتحدة حينما أوقفت بريطانيا وفرنسا خلال أزمة قناة السويس عام 1956.

وقد أسفر هذان العاملان عن حالة من "السلام المستقر" خلال فترة الحرب الباردة، رغم التوترات المتصاعدة التي ميّزت تلك المرحلة، كما يتطرق **والتز Waltz** إلى مسألة "تشتيت الانتباه الاستراتيجي"، مشيرًا إلى أنه كلما ازداد عدد الأقطاب الدولية، زادت احتمالات الوقوع في سوء التقدير، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع خطر اندلاع الحروب[2].

وما يعزز هذا الافتراض دراسة قام بها كلا : **مايكل بريشر، باتريك جيمس، وجوناثان ويلكنفيلد** شملت 292أزمة دولية بين عامي 1929 و1975، خلصت الى أن 67% من الأزمات التي وقعت خلال فترات الثنائية القطبية انتهت بتخفيف التوتر ،[3] وفي ردٍّ دفاعي على منتقدي النظام الثنائي ،

[1] - Cliff Kupchan. Bipolarity is Back: Why It Matters . **Washington Quarterly** ,Vol 44, 2021 , Issue 4, p .126.
[2] - Wayman Frank Whelon, Bipolarity and War: The Role of Capability Concentration and Alliance Patterns among Major Powers, 1816–1965, **Journal of Peace Research**, Vol. 21, No 1 .1984. p.62.
[3] -Charles W Kegley , Gregory Raymond, Must We Fear a Post–Cold War Multipolar System? **Journal of Conflict Resolution,** 36, no, 3 September, 1992.p. 583.

يجادل **جون ميرشايمر john mearsheimer** بأنّ "سرد أمثلة عن نزاعات في نظام ثنائي القطبية لا يُثبت أنّ الثنائية القطبية غير مستقرة مثل التعددية القطبية"، رغم أنّه يعترف بشكل صحيح بأنّه "يلزم إجراء مسح شامل للتاريخ من أجل إصدار هذا الحكم استنادًا إلى أسس تجريبية.[1]

وبناء على ما سيق فإن السمات البنيوية للنظام الثنائي القطبيةبصفة عامة ، لا سيما توازن القوى والردع النووي، أسهمت في إرساء قدرا من الاستقرار على المستوى الدولي، فقد أدّى ذلك إلى نشوء حالة من الردع المتبادل بين القوتين العظميين، حالت دون اندلاع مواجهة عسكرية مباشرة بينهما، وعلى الرغم من تعدد الأزمات الإقليمية وحدّة الصراع الأيديولوجي، فقد ساعد هذا النظام في ضبط إيقاع التفاعلات الدولية ضمن حدود يمكن التنبؤ بها، مما قلّل من احتمالات الانزلاق نحو حرب شاملة.

المطلب الثاني: النظام الثنائي وتحدي الانقسامات في ضبط الأمن العالمي.

ففي سياق النظام الدولي ثنائي القطب، يتميّز توزيع القوة بتمركزها في يد قوتين مهيمنتين تمتلكان القدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية الأكبر على الساحة العالمية، ويُفضي هذا التركيز البنيوي في ميزان القوى إلى جملة من الانعكاسات على سلوك الدول، لاسيّما من حيث تصاعد التنافس الأمني والاستراتيجي بين القوتين العظميين، حيث تسعى كل منهما إلى الحفاظ على تفوقها النسبي واحتواء الطرف الآخر، كما يؤدي هذا التنافس إلى ازدياد الإنفاق العسكري وتكثيف جهود التحديث التكنولوجي في المجال الدفاعي، بما يشمل تطوير أنظمة التسلح والهياكل العملياتية، ومن جهة أخرى، غالبًا ما يُترجم هذا الصراع إلى مواجهات غير مباشرة عبر حروب بالوكالة تدور رحاها في دول الأطراف أو مناطق التماس الجيوسياسي، وهو ما يعكس محاولات القوتين توسيع مجالات نفوذهما دون الانخراط في صدام مباشر.

إضافة إلى ذلك، يشهد النظام الدولي في هذه الحالة حركية مستمرة في بنية التحالفات والترتيبات العسكرية الإقليمية، حيث تعمد الدول الفاعلة إلى إعادة تموضعها الاستراتيجي بما يتماشى مع التحولات في ميزان القوى، ما يصبغ على النظام الدولي طابعًا ديناميكيًا محفوفًا بالتوترات البنيوية،[2] وهذا نظرًا لأن التنافس بين القطبين يكون في آنٍ معًا مكثفًا وشاملًا، فإن كل خطوة يقوم بها أحد الطرفين تُفَسَّر من قِبل الطرف الآخر على أنها مناورة استراتيجية، حتى الأفعال التي لا يُقصد بها بالضرورة أن تكون ذات بُعد دولي، يُعاد تأويلها ضمن إطار المنافسة الثنائية القطبية، وهذا بدوره يؤدي إلى تصعيد العداء السياسي بين المعسكرين، فالعداء الناتج عن تصرفات أحد الطرفين يُقابله رد فعل مماثل من الطرف الآخر، مما

[1] - **ibid**.p. 578.
[2] - Sarah Lee. **Navigating Bipolarity in Global Security**. May 25, 2025, https://2u.pw/aAay0

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2025 المجلد: 08 العدد: 02 ص.ص: 462-478

يؤدي إلى تسارع وتيرة الصراع ، إذ إن أي تقدم يحرزه أحد الطرفين لا بد أن يكون على حساب الطرف الآخر، ولذلك فإن أدنى تحسن في وضع أحد الأطراف من شأنه أن يدفع الطرف المقابل إلى اتخاذ إجراءات مضادة ،ويُعتبر سعي كل طرف إلى تحسين أو الحفاظ على موقعه أمرًا واقعيًا في إطار تنافس ثنائي القطب، كما أن المناخ النفسي الذي تجري فيه هذه المنافسة يُحتمل أن يتسم بتصاعد مشاعر العداء وسوء النية المتبادل.

في مرحلةٍ ما من هذا المسار الذي يتجه إلى التدهور أكثر فاكثر ، قد يبدأ أحد الأطراف في التفكير، ليس فقط في المخاطر المترتبة على توجيه ضربةٍ إلى خصمه، بل كذلك في المخاطر التي قد يتعرض لها إن قرر الامتناع عن الضرب، ومع مرور الوقت، قد تتفاقم المخاوف المتبادلة من هجومٍ مباغت إلى درجةٍ عالية من التوقع ، بحيث يُنظر إلى الحرب الوقائية كخيارٍ أقل خطورة مقارنةً بخوض الحرب في توقيت يختاره الخصم[1].

كذلك، تؤدي الثنائية القطبية في ترسيخ نزعة الانقسامية داخل بنية النظام الدولي، إذ تسعى كل قوة عظمى إلى تأمين مصالحها الاستراتيجية عبر بسط نفوذها ضمن مناطق محددة، مما يؤدي إلى تبلور "مناطق نفوذ" متمايزة، وينعكس ذلك سلبًا على وحدة النظام الدولي وتماسك مؤسساته و على الاستقرار و الأمن العالمي، حيث تُغذّى ديناميكيات التنافس القطبي الانقسام داخل النظام الدولي.[2]

وعليه فان الخطر الذي يهدد الأمن العالمي و الاستقرار في ظل النظام الثنائي يتمثل في ما يلي:

- **انعدام الثقة بين القطبين:** يُعدّ غياب الثقة المتبادلة بين القطبين (عادةً في سياق الثنائية القطبية مثل :الولايات المتحدة –الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة) أحد أبرز سمات التوتر الدولي، إذ يؤدي هذا الانعدام في الثقة إلى الشك الدائم في نوايا الطرف الآخر، ويُغذي سباق التسلح والخوف من الهجمات المباغتة، ويحول دون قيام حوار حقيقي أو تعاون فعّال، مما يُبقي العلاقات بين القوتين في حالة توتر دائم يُنذر بالتصعيد.
- **تزايد التنافس على مناطق النفوذ:** في ظل النظام الثنائي القطبية، تسعى كل قوة عظمى إلى توسيع نفوذها الجيوسياسي في مناطق مختلفة من العالم، ويُترجم هذا التنافس غالبًا في شكل

[1]-Richard N Rosecrance, "Bipolarity, Multipolarity, and the Future," **Journal of Conflict Resolution** 10, no. 3 September ,1966,p326.

[2]-Graham Allison, **Destined for War: Can America and China Escape the Thucydides Trap**? Wilmington, DE: Mariner Books, 2017, p. 208.

-

حروب بالوكالة، دعم لانقلابات أو حركات تمرد، أو تدخلات عسكرية غير مباشرة، مما يزيد من هشاشة النظام الدولي.

- **تزايد التحالفات العسكرية:**نتيجة لانعدام الثقة وتزايد التنافس، تلجأ القوى الكبرى إلى تعزيز مواقعها من خلال إنشاء أو دعم تحالفات عسكرية (مثل الناتو في المعسكر الغربي وحلف وارسو في المعسكر الشرقي)، هذه التحالفات لا تُعد فقط أدوات للردع، بل أيضًا وسائل للهيمنة وضمان الولاء السياسي للدول الأصغر، مما يزيد من الاستقطاب، والانقسام الدولي مما يؤثر مباشرة على درجة الاستقرار والأمن العالمي.

المبحث الثالث: النظام المتعدد الأقطاب ،والمسؤولية الجماعية للأمن العالمي.

يتميّز النظام متعدد الأقطاب بوجود مراكز متعددة للقوة، ويُقدّم هذا النمط فرصًا وتحديات في آنٍ واحد على صعيد بناء الأمن في الساحة الدولية ، ففي النظام متعدد الاقطاب ، تتوزع القوة بين أكثر من فاعل رئيسي حيث أن لبنية هذا النظام انعكاساته على الأمن العالمي، حيث تناولنا قدرة هذا النظام على خلق بيئة – تشاركية،تعاونية– في إرساء الأمن العالمي في (المطلب الأول) ، أما في (المطلب الثاني) تطرقنا إلى التهديدات الأمنية و الصراعات التي تنتجها القوى الدولية في إطار النظام المتعدد الأقطاب .

المطلب الأول: النظام المتعدد، وعملية بناء الأمن التشاركي.

تُعدّ التعددية القطبية إطارًا ملائما لإعادة تشكيل بنية الأمن الدولي، بما تتيح من فرص لتعزيز الاستقرار عبر مسارات متعددة، والابتعاد أكثر عن بؤر التوتر و الصراع الدولي ، فمن جهة ، يُتوقع أن تؤدي هذه البنية إلى تحفيز التعاون بين الفواعل الدولية، لاسيما في ظل إدراك القوى الكبرى لأهمية العمل الجماعي في مواجهة التحديات العابرة للحدود، مثل: الإرهاب العالمي، الأوبئة، التغير المناخي، والاختلالات البيئية، حيث تقودهم هذه التحديات إلى خلق بيئة دولية أكثر انفتاحًا على الشراكة، تسهم في ترسيخ الثقة المتبادلة وتقليص مستوى التوترات، بما ينعكس إيجابًا على استقرار النظام الدولي، من جهة ثانية، يُنتج تعدد مراكز القوة نمطًا من التوازن الهيكلي الذي يؤدي إلى تنويع البُنى الاقتصادية والأمنية، الأمر الذي يُقلل من هشاشة النظام العالمي الناجمة عن احتكاره من طرف فاعل منفرد، ويُقلّص احتمالات الانهيار الشامل عند تعرض إحدى القوى لأزمات داخلية أو خارجية، كما يُتوقع أن تُسفر هذه البنية المتعددة الأقطاب عن بلورة أطر جديدة للحكم العالمي أكثر شمولًا وتمثيلًا، تُسهم في إضفاء طابع

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2025 المجلد: 08 العدد: 02 ص.ص: 462-478

أكثر توازنًا على عملية صنع القرار الدولي، وتُعزّز من قدرة المؤسسات الدولية على احتواء الأزمات ومعالجة النزاعات بآليات أكثر شرعية وفعالية[1].

وفي هذا الإطار، يُفترض أن تتجسد هذه الكتل في كيانات متماسكة قادرة على فرض التوازن في علاقات القوة، بما ينسجم مع منطلقات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية التي تؤكد على مركزية معضلة الأمن كعنصر حاكم لبنية النظام الدولي.

غير أن هذه المعضلة قد تشهد تراجعًا نسبيًا في حدّتها، في حال تبنّت هذه الكتل الفاعلة استراتيجيات أمنية دفاعية، ووافقت على ترتيب جديد للوضع القائم في إطار منظومة تنظيمية عالمية، تُبنى على قواعد واضحة ومتوازنة، ومدعومة بآليات ردع نووي مشترك، بما يضمن استقرار النظام الدولي القائم على توازن القوى.

كما يمكن للتعاون الدولي أن يستمر في المجالات غير المثقلة بالاعتبارات السياسية، شريطة ألا يؤدي هذا التعاون إلى تجاوز حدود التنسيق الوظيفي نحو اندماج مؤسساتي أو حضاري أعمق بين هذه الوحدات، مما قد يُخلّ بتوازنها الداخلي أو يُفضي إلى إعادة تشكيل النظام بما لا يتماشى مع منطق التعددية[2].

حيث تُوفّر التعددية القطبية عددًا أكبر من فرص التفاعل بين الوحدات الدولية ، فحسب كلا من **دويتش وسينغر** **David Singer**.**Karl Deutsch** فعدد العلاقات الثنائية الممكنة في نظام متعدد الأقطاب يكون كبيرًا للغاية، ويزداد بصفة طردية مع تزايد عدد الدول (أو الأقطاب)، هذا التعدد في الشركاء المحتملين للتفاعل سوف يؤدي إلى تقليص خطر تشكّل حالة من العداء المتبادل ، ذلك أن الدول ستنخرط في شبكة من العلاقات المتقاطعة المشتركة مع أطراف متعددة وفي مجالات عديدة ، وهو ما يخلق توازن في الولاءات ويُسهم في الحد من العداء الموجّه نحو دولة بعينها أو قضية محددة[3].

ففي إطار التعددية القطبية ، تنخرط الدول في تبنّي وتفعيل مبادئ وآليات الأمن التعاوني او التشاركي ، بوصفها أدوات أساسية لتحقيق الاستقرار الدولي، ويُستعاض عن منطق الصراع والتنافس التقليدي بمقاربة تركز على الشراكة المؤسسية، وتفعيل ما يُعرف بـ"القوة الناعمة" كما نظّر لها **جوزيف ناي** **Joseph Nye** والتي تقوم على الجاذبية الثقافية ، والدبلوماسية متعددة الأطراف.

---

[1] -Sarah Lee, **The Future of International Security in a Multipolar Era,** 2025-05-25: https://2u.pw/o0njc.

[2] - Evgenia Gordeeva, A transforming international system and the three approaches to the security dilemma, **European Journal of Futures Research,** Vol 4, No. 6, 2016,p.10**.**

[3] - Richard N. Rosecrance, **op. cit**.p. 228.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2025 المجلد: 08 العدد: 02 ص.ص: 462-478

أما في سياق الثنائية القطبية ، فتميل القوى الكبرى إلى توظيف موقعها لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، من خلال استقطاب شركاء أضعف، لا سيما من الجوار الجغرافي، بهدف تشكيل "مجالات نفوذ" تخدم مصالحها الجيوسياسية.

في المقابل، تغيب هذه المقاربة في النموذج المعياري المتعدد الاقطاب، حيث تُبنى العلاقات بين القوى الكبرى والدول الأضعف على أسس من القواعد والمؤسسات المشتركة، بما يعزز من الفاعلية الجماعية ويُمكّن مختلف الفاعلين الدوليين من السعي لتحقيق أهداف مشتركة، وهي أهداف تتجاوز الاعتبارات الأمنية التقليدية من ردع أو دفاع، وتشمل مجالات أوسع من التعاون الدولي والتنمية .[1]

في هذا الشأن ، فإن الاستقرار الذي يعتبره بعض منظري العلاقات الدولية نسبيا وفق ما يراه كلا **مورتون كابلان Kaplan Morton** ، **ريتشاردسون Richardson** هذا الاخير، الذي وضع نموذج خاص بتصاعد الصراع وسباقات التسلح، حيث تفترض هذه المقاربة أن النظام الدولي المتعدد الأقطاب، بحكم طبيعته القائمة على تعدد الفاعلين وتوزيع موازين القوى، يؤدي إلى قدر أعلى من الاستقرار مقارنة بالنظام الثنائي القطب، ويُعزى ذلك، من جهة، إلى تراجع احتمالات المواجهة الثنائية المباشرة، ومن جهة أخرى، إلى تباطؤ وتيرة التصعيد العسكري وسباق التسلح، نظراً لتعدد الأطراف وتوزع التهديدات، مما يحدّ من التصعيد المتبادل السريع الذي يميزعادة النظم الثنائية القطبية. [2]

كما أن حجم– الانتباه الاستراتيجي – الذي توليه الدول لبعضها البعض، فمع ازدياد عدد الفاعلين المستقلين في النظام الدولي، يتناقص – بحكم الضرورة – مقدار الانتباه الذي يمكن لأي دولة أن تُخصّصه لدولة أخرى، وبما أن قدرة الدولة على متابعة عدد معيّن من الدول بشكل نشط ومركّز تكون محدودة، فإن وجود نظام دولي متعدد الأقطاب يعني أن عددًا من الأفعال أو التحركات الوطنية لن يبلغ عتبة الأهمية الدولية، وهو ما يسمح للنظام المتعدد من احتواء الصراعات وتقييدها[3].

وفي هذا السياق يفترض كلا من **دويتش وسينغر David Singer.Karl Deutsch** أنه "كلما ابتعد النظام عن الثنائية القطبية باتجاه التعددية القطبية، ينبغي أن يُتوقّع انخفاض في وتيرة الحروب[4]"

[1] -Amitav Acharya, Regional Security Arrangements in a Multipolar World? The European Union in Global Perspective**, FES Briefing Paper, Friedrich Ebert Stiftung**, December 2004, p. 2.

[2] - Karl W. Deutsch and J. David Singer, "Multipolar Power Systems and International Stability, **World Politics**, Vol. 16, No. 3 April ,1964, pp.399–402,

[3] - **ibid**.p.328.

[4] - Etim O. Udoh, **op. cit**.p. 58.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2025 المجلد: 08 العدد: 02 ص.ص: 462-478

المطلب الثاني : النظام المتعدد الاقطاب وخاصية نشوء الصراعات المهددة للأمن العالمي .

إن النظام الدولي متعدد الأقطاب، الذي يتميز بوجود عدة قوى كبرى، غالبًا ما يُربط بزيادة عدم الاستقرار وارتفاع احتمالية خطر نشوب النزاعات مقارنةً بالأنظمة ثنائية أو أحادية القطبية.

حيث يرجّح بدرجة كبيرة أن وجود النظام الدولي متعدد الأقطاب إلى زيادة في عدد و مستوى خطورة النزاعات بين الدول، ففي حين يتسم النظام الثنائي القطبية بوجود محور صراع مركزي ووحيد، فإن التعددية القطبية تُتيح إمكانية نشوء عدد غير محدود من بؤر التوتر والتصادم بين الفاعلين الدوليين. ويرتبط ذلك بتوزّع اهتمام الدول على أكثر من محور، وتزايد تنوع المصالح الوطنية وتضاربها.

وتُعدّ المصالح الوطنية نتاجًا معقدًا لمجموعة من العوامل البنيوية والوظيفية، تتراوح بين الرأي العام، والمرجعيات الثقافية والتاريخية، والموقع الجغرافي، والقدرات الاقتصادية والعسكرية، والتوجهات الإيديولوجية، وطبيعة النظام السياسي القائم، ومع دخول عدد أكبر من الدول ضمن خانة الفاعلين المؤثرين في بنية النظام الدولي في ظل التعددية القطبية، فإن من الطبيعي أن تظهر مجموعة واسعة ومتباينة من المطالب والمصالح الوطنية، بما يساهم في تنامي احتمالات تعارض المصالح ومن ثما تزايد عدد الصراعات .

وقد أشار عدد من الباحثين في هذا السياق إلى أن النزاع الدولي يرتبط – جزئيًا على الأقل – بدرجة "الخصوصية" أو "التعدد" البنيوي التي يتسم بها النظام العالمي، وهو ما يعزّز فرضية أن أنظمة التعددية القطبية قد تكون أكثر عرضة لعدم الاستقرار، ما لم تُصاحَب بآليات فعالة لإدارة التنافس وضبط التفاعلات الدولية[1].

وهذا ما يؤكده **ميرشايمر John. Mearsheimer** ، في كتابه (**The Tragedy of Great Power Politics**)الصادر سنة 2001، حيث يذهب أبعد من **كنث والتز**، في اعتبار أن التعددية القطبية هي الأخطر على الإطلاق ،من حيث احتمالية نشوب الحروب الكبرى حيث يقول (....وجوهر حجتي يتمثل في أن الأنظمة ثنائية القطبية تميل إلى أن تكون الأكثر سلمًا، أما الأنظمة متعددة الأقطاب غير المتوازنة فهي الأكثر عرضة للصراعات الكبرى الدامية....)[2]، ويجادل أيضا على أن النظام متعدد الأقطاب يحتوي على عدد أكبر من الحالات المحتملة للنزاع مقارنة بالنظام ثنائي القطبية، فعلى على سبيل المثال ثنائيات القوى العظمى، في ظل نظام ثنائي القطبية، لا يوجد سوى قوتين عظيمتين، وبالتالي توجد

[1] - Richard N. Rosecrance , **op. cit**.p .228.

[2] -John J. Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics,** New York: W. W. Norton & Company, 2001 ,p.69.

فقط ثنائية صراع واحدة بينهما. مثلما كان الاتحاد السوفيتي هو القوة العظمى الوحيدة التي كان بإمكان الولايات المتحدة محاربتها خلال الحرب الباردة.

أما في النظام متعدد الأقطاب الذي يضم ثلاث قوى عظمى، فهناك ثلاث ثنائيات قد تنشب الحرب عبرها بين القوى العظمى A :يمكن أن تحاربB ، أو A يمكن أن تحاربC ، أوB يمكن أن تحاربC وفي نظام يحتوي على خمس قوى عظمى، يوجد عشر ثنائيات من هذا النوع.

في المقابل، تتمتع القوى الصغرى بهامش أوسع للمناورة في النظام متعدد الأقطاب، مما يمنحها حرية أكبر للدخول في نزاعات فيما بينها. فعلى سبيل المثال، خاضت كل من اليونان وتركيا حربًا بين عامي 1921 و1924، حين كانت أوروبا تعيش في ظل نظام متعدد الأقطاب، ولكن لم يكن بمقدورهما خوض حرب خلال الحرب الباردة، حين كانت أوروبا تحت نظام ثنائي القطبية، لأن الولايات المتحدة ما كانت لتسمح مع نشوب حرب بين أي من حلفائها الأوروبيين، خشية أن يُضعف ذلك حلف الناتو في مواجهة الاتحاد السوفيتي[1].

وعليه يعتبر التعددية هي النظام الدولي الاكثر تهدد الامن و الاستقرار العالمي من خلال:

- **التنافس الحاد على الهيمنة:**القوى العظمى في النظام متعدد الأقطاب تسعى دائمًا إلى الهيمنة، ولا تقبل بأن تكون "مجرد قوة بين قوى أخرى"، مما يولّد صراعات دائمة.
- **تعقيد التفاعلات والتحالفات:**مع وجود أكثر من قطب، تتعدد المسارات والتفاعلات، مما يجعل توقع السلوك الدولي أصعب وأكثر تقلبًا.
- **المعضلة الأمنية:**كل زيادة في قوة إحدى الدول تُفسّر كتهديد من قبل الدول الأخرى، مما يؤدي إلى سباق تسلّح دائم وشك متبادل.
- **التجارب التاريخية** : معظم الحروب الكبرى و اكثرها من حيث الضحايا و الخسائر، وقعت في أنظمة متعددة الأقطاب:مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية، واللتين نشأتا في نظام عالمي كان يتّسم بتعدد القوى الكبرى (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، روسيا، النمسا،... الخ).

[1].- **ibid**.p.72-71.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883
السنة: 2025 المجلد: 08 العدد: 02 ص.ص: 462-478

الخاتمة:

يتضح من خلال دراستنا لبُنى النظام الدولي (الأحادي القطب ، الثنائي القطبية ، والمتعدد الاقطاب) أن كل نمط يحمل في طيّاته مزيجًا من عوامل الاستقرار، ومصادر التهديد للأمن العالمي، فالنظام الأحادي القطبية يُظهر قدرة نسبية على فرض الانضباط الدولي، وتيسير اتخاذ القرار في الأزمات، لكنه يظل مهدَّدًا بخطر الاستبداد الأحادي واختلالات التوازن، خاصةً إذا أُسيء توظيف القوة المهيمنة. أما النظام الثنائي، فيتميّز بمستوى عالي من الاستقرار بفضل وضوح مراكز النفوذ وردع الحرب النووية، غير أنه يُعاني من التنافس الثنائي الحاد، والاستقطاب، وتوسيع مناطق النفوذ، مما يُفضي إلى حروب بالوكالة وتزايد التحالفات العسكرية.

في المقابل، يقدّم النظام متعدد الأقطاب نموذجًا يُمكنه تعزيز الأمن التشاركي وتوسيع قاعدة الحكم العالمي، إلا أنّه في الوقت ذاته يُولّد تحديات هيكلية خطيرة تتمثل في تضارب المصالح، وصعوبة التنسيق، وتنامي الشكوك المتبادلة، مما يجعله أكثر قابلية للانزلاق نحو الحروب الكبرى، وفقًا لما أكدته التجارب التاريخية والنماذج النظرية المعاصرة.

كل نظام قطبي (أحادي، ثنائي، متعدد) يحمل مزايا ومساوئ:

- **النظام الأحادي:** يمكن أن يوفر مركزية التي تؤدي الى الاستقرار ، لكنه معرض لحالات من الصراع نظرا للانحراف والتخلي عن الالتزامات للدولة القطب .
- **النظام الثنائي:** يقدم توازنًا أقوى وتنبؤًا أفضل، لكن يصاحبه انعدام ثقة، وتحالفات مستمرة، ونزاعات متكرّرة .
- **النظام المتعدد:** يوفر فرص تعاون وشرعية مؤسسية، لكنه يمكن أن يكون أقل استقرارًا دون آليات فعالة لإدارة التوترات، و هو أكثر توليد للنزاعات .

وعليه، فإنّ المقارنة بين هذه الأنماط لا تقودنا إلى تفضيل قاطع لأحدها ، وفصل صارم بين نظام يضمن الامن العالمي بشكل مطلق، و أخر منشئ للصراعات و النزاعات بشكل مطلق ، بل تُبرز أن استقرار النظام الدولي يظل مشروطًا بكفاءة المؤسسات الدولية، ودرجة التزام القوى الكبرى بقواعد القانون الدولي، وفعالية آليات توازن القوى، أكثر من كونه مجرد نتاج لبنية قطبية معينة. ومن ثم، فإنّ تحقيق الأمن والسلم العالميين يتطلب إعادة التفكير في منطق الهيمنة والتنافس، والانتقال نحو نماذج أكثر شراكة وتعددية، تُعلي من شأن التعاون وتضبط آليات التفاعل الدولي بما يضمن استدامة الاستقرار في عالم متحوّل.

Bibliography

First: Books

- Meiertöns, Henning. **The Doctrines of US Security Policy: An Evaluation under International Law**, Cambridge University Press, 2010 .
- Duncan, W R, Jancar-Webster, B, & Switky, B. **World Politics in the 21st Century**. Boston: Cengage Learning, 2008.
- Williams, Paul, **Security Studies: An Introduction**, 2nd ed. London: Routledge, 2008.
- Graham Allison, **Destined for War: Can America and China Escape the Thucydides Trap**? Wilmington, DE: Mariner Books, 2017.
- John J. Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics,** New York: W. W. Norton & Company, 2001.

Second: Articles

- William C. Wohlforth, "Unipolarity, Status Competition, and Great Power War", **World Politics**, Vol. 61, No. 1,January 2009.
- Nuno P. Monteiro , Unrest Assured Why Unipolarity Is Not Peaceful, **International Security**, Vol. 36, No. 3 Winter 2011.
- Etim O. Udoh ,The Threats of Unipolar Structure on Global Security and Stability. **International Journal of Social Science and Humanities Research** . Vol. 3, Issue 1, 2015.
- Lal, In Praise of Empires: Globalization and Order Mead "America‟s Sticky Power," **Foreign Policy**,2004 .
- Eigil Kvernmo, Predicting Great Power War in a Multipolar World: A Structural Realist Framework, **Journal on Baltic Security** .10, no. 1 .2024.
- Cliff Kupchan. Bipolarity is Back: Why It Matters , **Washington Quarterly** ,Vol 44, Issue 4 . 2021.
- Wayman, Frank Whelon, Bipolarity and War: The Role of Capability Concentration and Alliance Patterns among Major Powers, 1816–1965, **Journal of Peace Research**, Vol. 21, No. 1 .1984.
- Charles W. Kegley Jr. and Gregory A. Raymond, Must We Fear a Post–Cold War Multipolar System? , **Journal of Conflict Resolution** 36, no. 3 September, 1992.
- Richard N. Rosecrance, "Bipolarity, Multipolarity, and the Future, **Journal of Conflict Resolution** 10, no. 3 September, 1966.
- Evgenia Gordeeva ,A transforming international system and the three approaches to the security dilemma **European Journal of Futures Research,** Vol 4, No. 6, 2016 .
- Amitav Acharya, Regional Security Arrangements in a Multipolar World? The European Union in Global Perspective**, FES Briefing Paper, Friedrich Ebert Stiftung**, December, 2004.
- Karl W. Deutsch and J. David Singer, "Multipolar Power Systems and International Stability, **World Politics**, Vol. 16, No. 3 ,April. 1964.

Third: Websites

- Sarah Lee ,**Navigating Bipolarity in Global Security**. May 25, 2025. https://2u.pw/aAay0
- Sarah Lee. , **The Future of International Security in a Multipolar Era**. 2025-05-25: https://2u.pw/o0njc.